

فلا نه لو لم يكن واحدا للزم ان لا يوجد شيء من العالم
للزوم عجزه حينئذ واما برهان وجوب اتصافه تعالى

بالقدرة والارادة
والعلم والحياة

واحد اي في ذاته وصفاته واقفاله كما علمته مما مر **قوله** للزوم
عجزه حينئذ اي حين اذ لم يكن واحدا وهذا لتعليل ترتيب انتفا
وجود شيء من العالم على عدم كونه واحدا وقد تقدم توضيحه
في المحلة **قوله** واما برهان وجوب اتصافه تعالى بالقدرة انما
جمع في دليل واحد لا اتحاد للزوم على نفسه وهو عدم وجود
شي من العالم ووجه الزوم في القدرة انه اذا انتفت ثبت
ضدها وهو العجز ووجه الزوم في العلم ووجه الزوم في
الارادة انه اذا انتفت ثبت ضدها وهو النكرهه بمعنى عدم الارادة
واذا ثبت ضدها بهذا المعنى انتفت القدرة لانها فرع عن
الارادة في التعلق واذا انتفت القدرة ثبت ضدها وهو العجز
ووجه لا يوجد شيء من العالم ووجه الزوم في العلم انه اذا انتفي
ثبت ضدها وهو الجهل واذا ثبت ضده انتفت الارادة لانه
لا يتحقق ارادة من غير علم واذا انتفت الارادة ثبت ضدها
اي اضر ما تقدم ووجه الزوم في الحياة انه اذا انتفت انتفت
الثلاثة المذكورة ثبت اضرادها ومنها العجز اي اضر ما تقدم
قوله فلا نه انما تقر بوجه هكذا لو انتفي شيء منها لما وجد شيء
من الحوادث لكن عدم وجود شيء من الحوادث محال لما ادعي
اليه وهو انتفاء شيء منها محال واذا استحال انتفاء شيء منها
ثبت وجودها وهو المطلوب فالتمس ذكر الشريعة وحذف
الاستغناء بظهورها **قوله** لو انتفي شيء منها ما وجد شيء من
الحوادث اعترض بان هذه الملازمة ممنوعة لانه لا يلزم من
اتصافه تعالى بعدم وجود شيء من الحوادث بل يجوز انتفائه
وتوجد الحوادث لاستتارها في المعنوية كما تقول في المعتزلة
فانهم لا يشبثون صفات المعاني وانما يشبثون المعنوية فيقولون

فلا نه لو انتفي شيء
منها لما وجد
شي من الحوادث

الاعتراض
الظهور

هي

واما برهان وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام
والكتاب والسنة والاجماع وايضا لو لم يتصف بها

هو قادر بذاته لا بعدة زائدة عليها من يد بذاته لا بزيادة زائدة
عليها وهكذا ولذلك رتب في الكبرى عدم وجود شيء من الحوادث
على انتفاء المعنوية لا على انتفاء المعاني والجبب بان القول
بأثبات المعنوية دون المعاني فيكون قادر بلا قدرة ومريد بلا
ارادة واضع البطلان فلذلك لم يكثر التمس به وبهذا الجواب
يندفع الاعتراض ايضا بمنع الملازمة المذكورة لجواز انتفائها
وتوجد الحوادث كقول موجد هاعلمه وطبيعة كما يقول الطبا يعنون
ومن في معانهم لعينهم الله تعالى على ان كلام المصمبي على بطلان
العللة والطبيعة فلا يرد عليه ما ذكر حتى يحتاج الجواب عنه
قوله واما برهان وجوب السمع له تعالى ان علم من كلام المصم
ان الهدية في اثبات هذه الصفات هو الدليل المنقلي والليل
العلمي لضقه اذ لا يلزم من كون الشيء متصفا في الشاهد ان يكون
متصفا في الغائب فلذلك لم يسعه المصم الا على وجه الاستحباب
لنحو **قوله** فالكتاب والسنة والاجماع اي مع ملاحظة قواعد اللغة
فان دفع الاعتراض بان ذلك انما يدل على انه تعالى سميع بصير
متكلم وهذا لا يلزم الخصم وهو المعتزلة لانه لا ينكر ذلك فانه يسم
انه تعالى سميع بصير متكلم جادل علم الكتاب والسنة والاجماع لكن
لا يسمع وبصر زايد من على الذات في الكلام تمام بها ويان لم يذوق
ان معنى سميع وبصير ومتكلم ذات ثبت لها السمع والبصر والكلام
لانها من لم يتم به وصف لا يشترط له منه اسم فلا يقال قائم الاثر الاضيق
بالتمام ولا فاعدا لثبت انتصاف بالتعمود وهكذا فان قال الخصم
ما ذكرتم هو مقتضى اللغة ولا يحل الماثة الدليل العقلي
منه من قيام تلك الاوصاف بالذات لما يلزم عليهم من تعدد القدها
بما ذكره بان تعدد القدها انما يجمع في الذات لاني الذات مع الصفات
قوله وايضا لو لم يتصف بها لزم ان يتصف